

Distr.: General
3 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في
القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض
الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أبعث إليكم بهذه الرسالة كي أوجه انتباهكم العاجل والفوري إلى الوضع الخطير الذي تتوالى حلقاته على الأرض في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بسبب تصعيد حملة العدوان العسكري الأخيرة التي تشنها إسرائيل وهجمات ضد السكان المدنيين. ويشمل ذلك على وجه الخصوص تكثيف السلطة القائمة بالاحتلال هجوماً على قطاع غزة المحاصر في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح.

وفي وقت إعداد هذه الرسالة، قتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً فلسطينياً، وجرح أكثر من ١٤٠٠ آخرين، كثيرون منهم إصابات خطيرة. إن تكثيف العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة يهدد بمزيد من زعزعة استقرار الحالة على الأرض وبإشعال فتيل جولة أخرى من العنف القاتل من جانب إسرائيل. وهذا يتطلب اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يقع عليه واجب اتخاذ إجراءات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أيضاً أنه ينبغي تلبية طلبنا المتكرر توفير حماية دولية لشعبنا على الفور من أجل تفادي المزيد من إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الفلسطينيين الأبرياء.

إن معظم المدنيين الفلسطينيين الذين راحوا ضحية القتل المفجع في قطاع غزة قد قتلوا أثناء مشاركتهم في مظاهرة سلمية غير عنيفة بمناسبة يوم الأرض الفلسطيني السنوي الذي يوافق الذكرى الثانية والأربعين لليوم الذي قتل فيه ستة فلسطينيين في عام ١٩٧٦ أثناء الاحتجاجات ضد مصادرة إسرائيل غير الشرعية لآلاف الدوغمات من الأرض الفلسطينية. والواقع أن احتجاجات اليوم، التي تهدف إلى إعادة تأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أريد بها إطلاق ستة أسابيع من الاحتجاجات السلمية حتى



إحياء ذكرى النكبة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨. ويأتي إحياء ذكرى النكبة هذا العام بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على الاقتلاع القسري لأكثر من ٨٠٠.٠٠٠ فلسطيني، أو ٧٠ في المائة من شعبنا في ذلك الوقت، أو طردهم من بيوتهم وأراضيهم أو فرارهم خوفاً على حياتهم بعد مذابح وحشية نفذت في أكثر من ٤٠٠ بلدة وقرية فلسطينية في عمل سافر من أعمال التطهير العرقي من قبل الجماعات الإرهابية الصهيونية في فلسطين تحت الانتداب.

وفيما يلي أسماء بعض الفلسطينيين الذين لحقت بهم فجيرة القتل: محمد النجار (٢٥ سنة)؛ ومحمود معمّر (٣٨ سنة)؛ ومحمد أبو عمر (٢٢ سنة)؛ وأحمد عودة (١٩ سنة)؛ وجهاد فرينة (٣٣ سنة)؛ ومحمود سعدي رحمي (٣٣ سنة)؛ وعبد الفتاح عبد النبي (٢٢ سنة)؛ وإبراهيم أبو شعر (٢٠ سنة)؛ فضلا عن إياد عبد العال وعبد القادر الحويجري وساري أبو عودة وحمدان أبو عمشة وجهاد أبو جاموس وبادر الصباغ وناجي أبو حجر، الذين ما تزال أعمارهم غير معلومة. كما قتل مزارع من قطاع غزة، هو عمر وحيد أبو سمور، في وقت باكر من يوم الجمعة بنيران المدفعية الإسرائيلية أثناء وقوفه على أرضه بالقرب من خان يونس، قبل ساعات فقط من المظاهرات السلمية غير العنيفة.

ويجب التأكيد على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كانت تحضّر الأرض لشن هجمات ضد المدنيين الفلسطينيين العزل غير المحميين الذين يحتجون بشكل سلمي في يوم الأرض الفلسطيني، وذلك من خلال التحريض على الخطاب الاستفزازي والعنيف من قبل المسؤولين الإسرائيليين. بل لقد أدى هذا التحريض إلى صدور بيانات من منظمات لحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، التي أصدرت تحذيرا بالأمس تدعو فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى "الامتناع عن استخدام القوة المفرطة" في أعقاب تقارير تفيد بأنها قد نشرت أكثر من ١٠٠ قنص مع أوامر بإطلاق النار على كل من يخترق الجدار الفاصل بين إسرائيل وغزة. وقد قامت قوات الاحتلال، بالإضافة إلى القنص، بإرسال مركبات مدرعة وكلاب بوليسية وكلاب مهاجمة، فضلا عن المئات من القوات الأخرى المزودة بجميع أنواع الذخيرة الفتاكة لتستخدمها كما يحلو لها، ومن دون اعتبار لأرواح الفلسطينيين في قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن المليونيين في فلسطين في غزة، الذين تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين منهم ٧٠ في المائة، يعانون أصلا بشكل هائل من ١٠ سنوات من الحصار الإسرائيلي، الذي أدى إلى أزمة اجتماعية - اقتصادية وإنسانية وخيمة.

ومن الواضح وضوح الشمس، من الأقوال والأفعال، أن أحدث وجه من أوجه التحريض من جانب المسؤولين الإسرائيليين وأعمال العنف الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد حقوق وأرواح أبناء الشعب الفلسطيني لا علاقة لها بتاتا بما يسمى بأمن إسرائيل، بل تتعلق تماما بمواصلة سيطرتها الخانقة على حياة كل الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين الذين يرزحون تحت احتلالها الوحشي. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال لن تنجح أبدا في انتهاجها سبيل العنف لإسكات جميع الإجراءات غير العنيفة التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الانتقاص الممنهج من آدمية أبناء الشعب الفلسطيني وحرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف. فأبناء الشعب سيواصلون الكفاح من أجل حقوقهم، بما في ذلك حقوقهم في التحرر من الاحتلال والعيش في سلام وأمن وكرامة.

وقد ذكرتنا هذه الفواجع، ونحن نشهد أحداث اليوم، التي يقوم فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين بمسيرات سلمية في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في داخل إسرائيل وفي الشتات، بأن النكبة لم تنته في عام ١٩٤٨ وما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وفي هذا

الصدد، من المفجع للغاية أن ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون إما في المنفى كلاجئين، أو يجرمون من حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم، أو يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري العدواني منذ نصف قرن لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، حيث يضطرون لمقاساة الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الأساسية لديهم، بما في ذلك استمرار إسرائيل في سرقة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات غير القانونية وهدمها لمنازل الفلسطينيين وتدميرها للأراضي الزراعية الفلسطينية وإلغاء حقوق الإقامة والترحيل والهجمات العسكرية الوحشية المتكررة التي أسفرت عن سقوط جموع غفيرة من الضحايا المدنيين - مثل تلك التي وقعت في غزة في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ فضلاً عن رفض حق العودة القانوني المعترف به دولياً لملايين اللاجئين الفلسطينيين عديمي الجنسية.

ونُحِيب بالمجتمع الدولي أن يدين بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الأعمال الإسرائيلية الإجرامية وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. ونكرر دعوتنا المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين وينهي فوراً العدوان العسكري الذي تقتضيه السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب أن تخضع إسرائيل للمساءلة الكاملة عن جميع جرائمها، بما في ذلك قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذي وقع اليوم، وذلك وفقاً للقانون الدولي ومبادئ العدالة. ومع ارتفاع عدد الوفيات خلال اليوم، فإننا نُحِيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتحرك الآن لحماية الشعب الفلسطيني ونزع فتيل هذا الوضع الخطير، الذي من الواضح أنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وكما ذكرنا في الماضي، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل الاستثناء من الالتزامات الدولية والالتزامات المعقودة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الخطيرة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٧ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٨ (A/ES-10/772-S/2018/195)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، وإطلاع أعضاء المجلس عليها من أجل نظرهم العاجل والقيّم فيها.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة